Bureau of Architecture & Interiors

تقرير سير العمل للشركات

Communication on Progress

اسم الشركة: مكتب عمارة الهندسي
العنوان: أتستراد المزة – جانب نقابة المهندسين - مزة - دمشق
التاريخ: 26 – آب - 2020
تاريخ العضوية: 4 - ايلول - 2008
البلد: سوريا
عدد الموظفين: 30
عدد الصفحات: 14

لمحــة عن طبيعــة عملنــا:

نحن في مكتب عمارة الهندسي متخصصون بالتصميم والاشراف والتنفيذ لمختلف أبنية المكاتب والشركات التجارية، ومختلف أنواع المنازل والفيلات، اضافة الى النمذجة والإخراج ثلاثي الأبعاد وحساب الكميات واعداد الرخص والتدريب، هدفنا تأمين أعلى مستوى من خدمة زبائننا الكرام وتوفير أموالهم عبر تنظيم وتخطيط عمليات مشروعهم الهندسي، خاصة أن البداية بأي مشروع والسير فيه لا تخلو من الصعوبات، حيث هناك الكثير من الخيارات، والكثير مما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار.

عن طريق فريقنا المكون من مهندسين و مصممين داخليين و مساعدين مهندسين خبيرين، و الملتزم بمساعدة عملائنا لتحقيق رؤيتهم، نسعى لتصميم طموحهم وصولا الى تحويله الى واقع.

بعد الاجتماع مع الزبون و تفهم رغباته و احتياجاته، يمضي فريقنا في وضع الخطط و الخطوات اللازمة للتوصل الى آلية عمل تجمع بين الاقتراحات والتنفيذ ضمن الوقت و الميزانية المحددين.

بالإضافة الى العمل الهندسي داخل المكتب، يعمل صاحب المكتب والمدير التنفيذي له مدرسا في كلية الهندسة المعمارية - جامعة دمشق، حيث يضع خبرته في خدمة طلاب الجامعة ويتم المزج بين الخبرة الاكاديمية والخبرة العملية.

بيـــان الـــدعم:

ندعم المبادئ العشرة للاتفاق العالمي في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد ونطمح لأن تكون مبادئ الميثاق العالمي العشرة، جزءا من ثقافتنا واسلوبنا في العمل.

من خلال سعينا الدائم لاستخدام التقنيات الصديقة للبيئة نسعى لنشر ثقافة الاستدامة، والمساهمة في توعية المجتمع للتوجه الى مصادر الطاقة المتجددة، بالإضافة الى جهدنا لخلق ظروف عمل أكثر راحة وتحسينها من حيث التوصيف والأتمتة والمتابعة، للمساهمة في الوصول لمجتمع أكثر تنمية ومسؤولية وشفافية وأقل فسادا وبيروقراطية.

تنعكس هذه التطلعات في تعاملنا سواء مع الموظفين أو الورشات والموردين بالإضافة الى العملاء، كما نسعى من خلال مشاركتنا في الفعاليات والندوات الى زيادة التوعية في مجالات حقوق الانسان، وتطبيقها في عملنا.
ومن خلال تطوعنا في عدد من الجمعيات الأهلية، نسعى الى مساعدة اصحاب الأفكار لتحويلها الى مشاريع على الأرض، وتحويلهم من طالبين لفرص العمل الى خالقين لها، وبمساهمتنا في إطلاق مثل هذه المشاريع الصغيرة نسعى الى زيادة فرص العمل والحد من البطالة.

المدير التنفيذي
محاضر في كلية الهندسة المعمارية – جامعة دمشق
خالـــد الفهـــد

حـقوق الانســـان:

المبدأ الأول: يتعين على المؤسسات التجارية دعم واحترام وحماية حقوق الانسان المعلنة دوليا.
المبدأ الثاني: التأكد من أنها ليست ضالعة في انتهاكات حقوق الانسان.

في ظل العقوبات القاسية المطبقة على سورية، وتحت تأثير قانون قيصر في تضييق الموارد على الدولة والشعب السوري، ندعم جهود حكومة الجمهورية العربية السورية في سعييها لتأمين حاجات المواطنين، ونستنكر وقوف دول الغرب الى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في حصارها الظالم للشعب السوري.

ان هذه العقوبات وتحديدا قانون قيصر وان كان المعلن أن الدولة السورية هي المستهدفة، انما تبعاته تطال المواطنين بشكل مباشر وتجعل من تأمين المواد الأولية اللازمة لدورة الإنتاج عملية شاقة تساهم مباشرة في ضرر العديد من الصناعات والمنتجات الضرورية لحياة المواطنين.

ان هذه العقوبات تتنافى مع المبدأ الأول من المبادئ العشرة للاتفاق العالمي في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد ألا وهي دعم واحترام حقوق الأنسان المعلنة دوليا.

نضيف على هذه الضائقة ما أصاب البلاد والعالم في ظل انتشار جائحة كورونا تزيد هذه العقوبات معاناة الانسان السوري وصعوبة تحصيل الحاجات اليومية، كما تزيد صعوبة تطبيق الاشتراطات الصحية المطلوبة للاحتياط والوقاية من الفيروس.

ان ضيق الموارد وصعوبة وصول المواد الأولية الى البلاد تجعل من توزيع السلع الرئيسية أكثر صعوبة وتقلل من منافذ البيع والتوزيع مما يزيد الازدحام ويجعل تقارب المواطنين مشكلة لا مهرب منها.

ناهيكم عن ضيق الموارد الدوائية والمواد اللازمة في المشافي والمستوصفات الصحية، ولولا مساعدات الدول الصديقة لكان الوضع أكثر صعوبة وكارثية، سواء من أدوية أو أجهزة مشافي أو مبان تتسع للأسرة اللازمة لاستيعاب متطلبات العزل والحجر الصحي.

حـقوق الانســـان:

المبدأ الأول: يتعين على المؤسسات التجارية دعم واحترام وحماية حقوق الانسان المعلنة دوليا.
المبدأ الثاني: التأكد من أنها ليست ضالعة في انتهاكات حقوق الانسان.

مع إعلان الحكومة السورية اكتشاف أول إصابة بعدوى فيروس كورونا، فرضت أجهزة الدولة مجموعة من التدابير المشددة في ضوء تفشي المرض في دول الجوار.

وأعلن الجيش السوري، السبت، تجهيز المستشفيات العسكرية للحد من انتشار الوباء وأصدر الأوامر بتقليل التجمعات لأدنى حد ممكن.
وقال مدير مستشفى دمشق سامر خضر إن كل المستشفيات الخاصة والعامة في مختلف أنحاء البلاد جاهزة بموجب خطة وطنية للتعامل مع الفيروس.

ورغم القيود التي فرضتها السلطات في سوريا كتعليق الدراسة والأعمال وحظر وسائل النقل العام ووقف رحلات الطيران، لا تزال أعداد كبيرة من المواطنين في شوارع العاصمة دمشق، أكثريتهم يرتدون الأقنعة الواقية.

وكما هو الحال في العديد من الدول التي تفشى فيها الوباء، يقول سكان إن أسعار المطهرات والأقنعة ارتفعت بشدة في العاصمة التي شهدت إقبالا شديدا على شراء السلع في الأيام الأخيرة.

حـقوق الانســـان:

المبدأ الأول: يتعين على المؤسسات التجارية دعم واحترام وحماية حقوق الانسان المعلنة دوليا.
المبدأ الثاني: التأكد من أنها ليست ضالعة في انتهاكات حقوق الانسان.

للمساعدة في منع التفشي الكارثي لفيروس "كورونا" في سوريا، على "منظمة الصحة العالمية" أن تحث مجلس الأمن الدولي بحزم على ضمان السماح بإدخال المساعدات الطبية وغيرها من مواد الإغاثة الإنسانية إلى سوريا.

نشرت "هيومن رايتس ووتش" بحثا جديدا يظهر أن القيود على تسليم المساعدات من دمشق والعراق تقيّد وصول الإمدادات الطبية والعاملين اللازمين للمساعدة في حماية مليونَي شخص في شمال شرق سوريا من فيروس كورونا. تفشي المرض بشكل لا يمكن السيطرة عليه في هذه المنطقة التي دمرتها النزاعات وسيكون كارثيا.

وبحسب "رويترز"، أرسلت منظمة الصحة العالمية إلى المجلس مذكرة خاصة تطلب فيها تجديد التفويض باستخدام بعض المعابر الحدودية لإرسال المساعدات الطبية.
بالنظر إلى المخاطر التي يشكلها فيروس كورونا، على المجلس تسهيل وصول المواد الطبية وعلى منظمة الصحة العالمية ألا تتنازل عن طلبها الأصلي ولا ترضخ للضغوط، فالأمر يتعلق بإنقاذ الأرواح، وليس بتجنب النقد.

حـقوق الانســـان:

المبدأ الأول: يتعين على المؤسسات التجارية دعم واحترام وحماية حقوق الانسان المعلنة دوليا.
المبدأ الثاني: التأكد من أنها ليست ضالعة في انتهاكات حقوق الانسان.

حـقوق الانســـان:

المبدأ الأول: يتعين على المؤسسات التجارية دعم واحترام وحماية حقوق الانسان المعلنة دوليا.
المبدأ الثاني: التأكد من أنها ليست ضالعة في انتهاكات حقوق الانسان.

عدد الإصابات بفيروس كورونا المسجلة في سورية حتى تاريخ اعداد التقرير: 2293
عدد حالات الشفاء : 519
عدد حالات الوفاة : 92

توزع حالات الإصابة يوم اعداد التقرير:
19 في دمشق
18 في حلب
16 في اللاذقية
7 في السويداء
7 في حماه
5 في حمص
4 في درعا

الوفيات:
2 في دمشق
1 في حمص

حالات الشفاء :
7 في دمشق
4 في اللاذقية
3 في ريف دمشق

حـقوق الانســـان:

المبدأ الأول: يتعين على المؤسسات التجارية دعم واحترام وحماية حقوق الانسان المعلنة دوليا.
المبدأ الثاني: التأكد من أنها ليست ضالعة في انتهاكات حقوق الانسان.

بعض الصور خلال فترة الحظر المؤقت الذي فرضته الحكومة السورية في شهر نيسان من هذا العام ضمن حزمة الإجراءات الخاصة بالتصدي لانتشار فيروس كورونا.

اليــد العــامــلة:

المبدأ الثالث: يتعين على المؤسسات التجارية احترام تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحق في المساهمة الجماعية.
المبدأ الرابع: القضاء على جميع أعمال السخرة والعمل الاجباري.
المبدأ الخامس: الالغاء الفعلي لعمل الأطفال.
المبدأ السادس: القضاء على التمييز في الاستخدام والمهنة.

ندعم ونثمن عاليا السياسة المتبعة في كلية الهندسة المعمارية – جامعة دمشق، في المساواة بين الطلبة وتحفيزهم على المضي قدما في كسب واحد من أهم حقوق الانسان ألا وهو التعليم، كما نلاحظ استضافة الكلية عددا من الطلاب من جامعات أخرى تقع في أماكن تصعب فيها متابعة العملية التعليمية.

كما ندعم جهود جامعة دمشق في تنظيم العملية التعليمية في ظل انتشار جائحة كورونا وتعويض الفاقد التعليمي للطلاب في فترة العزل المنفذ من قبل الحكومة السورية للحد من انتشار الفيروس.

نشجع كما نشارك أحيانا في بعض النشاطات التطوعية التي تهدف لإعادة اللحمة بين مكونات المجتمع وتحفز أفراده على العمل تحت سقف القانون دونما تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين.

في المشاريع التي نعمل بها نمنع المقاولين من استخدام الأطفال في أي من أعمال الانشاء حتى لو ادى ذلك إيقاف الورشة عن العمل ومنعها من الدخول لموقع البناء، ونتأكد بشكل دوري أن العمال يتقاضون أجورهم ولا يخضعون لأي من أعمال السخرة.

تتميز مشاريعنا بجو متنوع، تغنيه مكونات المجتمع على اختلاف ألوانه ومكوناته، حيث يعمل المهندسون والعمال والفنيون من جميع المدن السورية جنبا الى جنب وهذا يمتن بينهم أواصر الأخوة والتآلف و يرسي قناعة بنبذ أي تفرقة على أساس الجنس أو الدين أو العرق.

اليــد العــامــلة:

المبدأ الثالث: يتعين على المؤسسات التجارية احترام تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحق في المساهمة الجماعية.
المبدأ الرابع: القضاء على جميع أعمال السخرة والعمل الاجباري.
المبدأ الخامس: الالغاء الفعلي لعمل الأطفال.
المبدأ السادس: القضاء على التمييز في الاستخدام والمهنة.

وفي المشاريع الهندسية نحرص على ضمان حقوق العمال، وأن يكون الأجر مساويا للجهد المبذول، كما نحترم أوقات الراحة والعطل الرسمية،

نحرص أن يكون جو المشروع مريحا لجميع المعاملين فيه، جو تسوده الكرامة والكفاف، كما يجب أن يكون موقع المشروع آمنا تتوفر فيه المستلزمات التالية:

لوحات التحذير الفوسفورية على حدود موقع العمل وعلى بعد 200 م على الطرقات المؤدية إلى المشروع، وعلى المتعهد أيضاً وضع إشارات لتحذير المواطنين والحفاظ على السلامة العامة.

يتم تركيب درابزونات لحماية العاملين والزائرين في الموقع
يتم تزويد الورشة بلباس موحد ومميز لكل فئة داخل الموقع من العاملين والمهندسين والزائرين إضافة لكل ما يلزم من اشتراطات الأمن الصناعي .

البـيـئـــة:

المبدأ السابع: يتعين على المؤسسات التجارية التشجيع على اتباع نهج وقائي ازاء جميع التحديات البيئية.
المبدأ الثامن: الاضطلاع بمبادرات لتشجيع و توسيع المزيد من المسؤولية البيئية.
المبدأ التاسع: التشجيع على تطوير و نشر التكنولوجيات الصديقة للبيئة.

في مشاريعنا الهندسية، تصمم الأبنية بيئيا بحيث يتم تزويدها بألواح شمسية لتسخين المياه وتوليد الكهرباء، كما يتم جر مياه الأمطار الى خزانات بحيث يمكن الاستفادة منها في أعمال السقاية والتنظيف، اضافة الى زرع توربينات على السطح تحول طاقة الرياح الى طاقة كهربائية، ويتم تركيب زجاج بخاصية LOW-Eعلى النوافذ لرفع مردودية أنظمة التكييف والتدفئة.

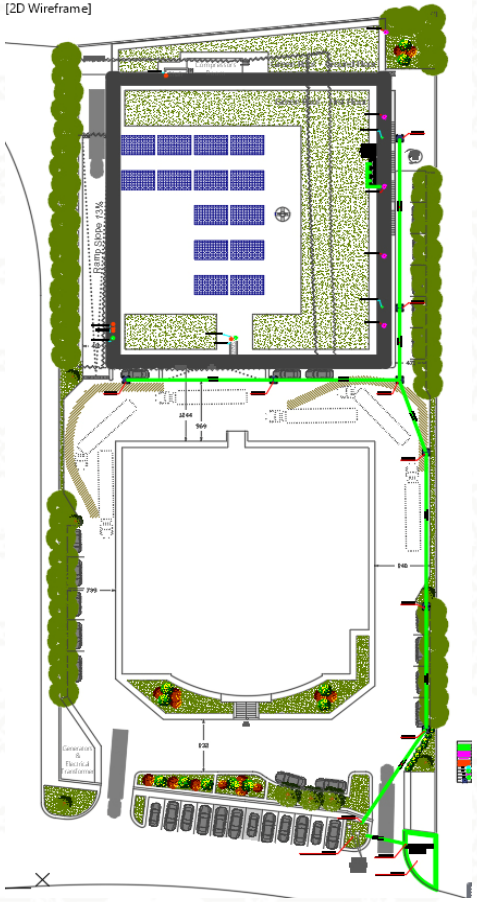

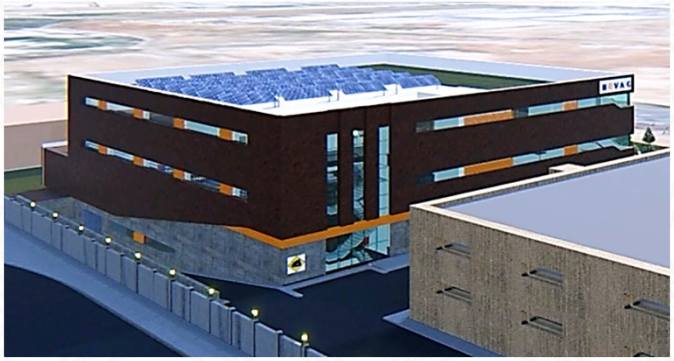

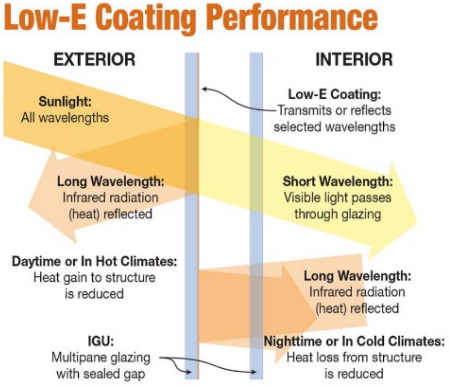

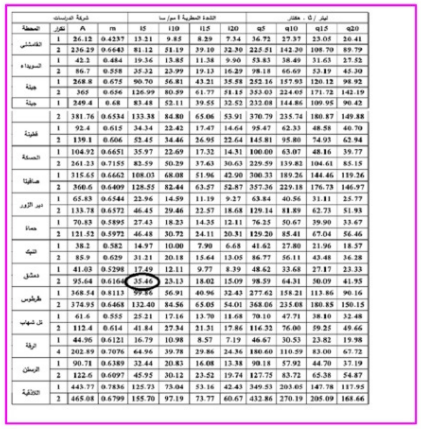

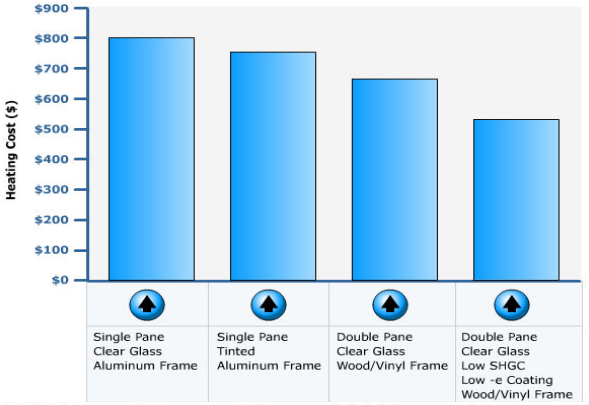

For 1m2 RainFall=35.46 L/H

مكافحـــة الفســـاد:

البند العاشر: يتعين على المؤسسات التجارية العمل على مكافحة الفساد بجميع أشكاله، بما في ذلك الابتزاز و الرشوة.

ندعم مشروع الدكتور بشار الأسد – رئيس الجمهورية العربية السورية – للإصلاح الإداري، الذي يهدف الى رفع إنتاجية مؤسسات الدولة، وإيجاد وسائل جديدة وسريعة لوصول شكاوي المواطنين الى من يسمعها.

بالتأكيد فإن أهم سـلطات الدولة هي القدرة بالقوة على تقييّد و محاسـبة الخارجين عن القانون و المفسـدين ، و هنا الدولة السـورية و في هذه المرحلة تخضع لتحدي حقيقي في قدرتها على التغلب على الفئات المهددة لسـلطة الدولة ، فالأولى هي ذات شـخصيات اعتبارية خارج الوطن تقوم على تدمير كيان الدولة من أجل إعادة بنائه وفقاً لمصالحها و اتجاهاتها بغض النظر عن مصالح المواطن السوري البسـيط ، و الثانية هي فئة الفاسدين الموجودة بالأصل قبل الأزمة و التي تحركت خلال الأزمة إما منفردة لتحصّل مصالحاً أكبر لها داخل الوطن ، أو متحالفة مع أجهزة دول أخرى لتحجز لها مكاناً اقتصادياً أو سياسياً مرموقاً داخل سوريا و أيضاً بغض النظر عن مصالح المواطن السوري البسـيط .

مكافحـــة الفســـاد:

البند العاشر: يتعين على المؤسسات التجارية العمل على مكافحة الفساد بجميع أشكاله، بما في ذلك الابتزاز و الرشوة.

يعمل المكتب على نشر ثقافة الشفافية بين الموظفين لتنعكس في تعاملهم مع الزبون من خلال وضع قواعد واضحة مؤتمتة تنظم العمل حسب ما يلي:

- وضع نماذج واضحة موصفة و مفصلة لعروض الاسعار مبنية على حساب دقيق للكميات و توصيفا دقيقا للمواد المختارة مع ذكر مصادر هذه المواد.
- ابرام عقود واضحة مفصلة توضح واجبات و حقوق كل من المكتب و الزبون.

وجود فواتير مفصلة و موحدة سهلة القراءة مع ذكر كافة المصادر ليتسنى للزبون التأكد من الأسعار.

- اختيار الموردين و المقاولين الثانويين من الموثوقين و ذوي السمعة الحسنة.
- السماح لإجراءات ضبط الجودة و الخدمات كما هي مبينة بالمواصفات.
- تأمين مكان آمن لتخزين المواد المحضرة للورشة ريثما يتم استخدامها، محمي من السرقة أو التلف.
- عدم تجاوز القوانين العامة و قوانين البلديات لسد الطريق أمام الرشوة و نلك عن طريق ما يلي:
  - أخذ جميع الرخص و دفع كل الاجور المطلوبة قانونا.
  - الالتزام بضابطة البناء.
  - الالتزام باحترام الجوار و المرافق العامة.
  - الحفاظ على نظافة المشروع و نظافة ما يحيط به.
  - الحفاظ على الخدمات المشتركة كالمنور والدرج المشترك و المصاعد المشتركة و المداخل المشتركة...الخ و الالتزام بحماية العناصر الانشائية الموجودة مسبقا.